مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 06 العدد 01- جوان 2023

أثر أدوات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر
–دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980–2019

The Impact of Economic Policy tools on Economic Diversification in Algeria - Standard analytical study during the period 1980-2019

بلباي إيمان[1*]، عميش عائشة[2]

مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية الأورومتوسطية

[1]جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، i.belbey93@univ-chlef.dz

[2]جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، a.amiche@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/02 تاريخ القبول: 2023/05/13

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر أدوات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1980–2019)، تم فيها الاعتماد على منهجية التكامل المشترك، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية ذات تأثير موجب معنوي، بين التنويع الاقتصادي والعرض النقدي في الأجلين القصير والطويل، في حين وجود علاقة سالبة ذات تأثير معنوي في الأجل القصير، بين معدل التنويع الاقتصادي وكل من النفقات العامة، ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل تراكم رأس المال الثابت، وغياب العلاقة بين الإيرادات العامة ومعدل التنويع الاقتصادي في الأجل القصير، في حين وجود علاقة موجبة معنوية في الأجل الطويل بين معدل التنويع الاقتصادي وكل من النفقات العامة والإيرادات العامة والمعروض النقدي، ووجود علاقة سالبة وذات معنوية إحصائية بين معدل التنويع الاقتصادي وكل من معدل الفائدة الحقيقي ومعدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، التنويع الاقتصادي، نموذج ARDL، القطاع الإنتاجي.

تصنيف JEL: C01، E41، P40، E06 .

Abstract:

This study aims to determine the impact of economic policy tools on economic diversification in Algeria during the period (1980-2019), in which the co-integration methodology was relied on using the Autoregressive Model for Distributed Time Gaps (ARDL), and the study concluded that there is an equilibrium relationship with a positive significant effect between diversification. The economic diversification rate and money supply in the short and long term, while there is a negative relationship with a significant effect in the short term between the rate of economic diversification and each of public expenditures and the real interest rate and the rate of constant capital accumulation, and the absence of the relationship between public revenues and the rate of economic diversification in the short term, in When there is a positive, significant relationship in the long run between the rate of economic diversification and each of public expenditures, public revenues and money supply, and the existence of a negative and statistically significant relationship between the rate of economic diversification and each of the real interest rate and the rate of gross fixed capital formation.

Keywords: Economic policy, Economic diversification, ARDL model, Productive sector.

Jel Classification Codes : E06, P40, E41, C01.

*المؤلف المراسل.

1.مقدمة

تعاني أغلب الدول النفطية من اختلال اقتصادها، نتيجة اعتمادها على المحروقات كمصدر واحد للدخل، وعدم تنويع مصادر دخلها، مما يجعلها رهينة لتقلبات أسعارها، ولتجنب هذه الوضعية، أصبح من الضروري التوجه نحو التنويع الاقتصادي لتحسين كفاءته، ولتنويع القاعدة الإنتاجية والحصول على مصادر مختلفة للدخل، من خلال تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية لرفع مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة، حيث تعمل هذه السياسات بواسطة أدواتها (السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة الاستثمار) على التأثير في النشاط الاقتصادي، لإرساء معالم اقتصاد مستقر.

وتعد الجزائر من الدول التي انتهجت سياسة تنويع اقتصادي، محاولة منها للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وما نتج عنه من نكسات اقتصادية، الأمر الذي فرض على الدولة محاولة إيجاد حلول خارج قطاع المحروقات للنهوض بالاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة

من خلال ما تم التطرق إليه، تبرز ملامح إشكالية هذا البحث فيما يلي:

- **ما هو أثر أدوات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019؟**

فرضيات الدراسة

وللإجابة على إشكالية الدراسة نضع الفرضية التالية:

- عرف الاقتصاد الوطني تنوعا في القطاعات الإنتاجية في الآونة الأخيرة.
- هناك علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة أدوات السياسة الاقتصادية –خاصة السياستين المالية والنقدية وسياسة الاستثمار– في التنويع الاقتصادي، من خلال مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك قياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر بواسطة معامل هيرفندال–هيرشمان.

منهجية الدراسة

من باب الإلمام بجوانب الموضوع، والإجابة على التساؤل المطروح، واختبار مدى صحة الفرضية، سوف نعتمد على المنهج الاستنباطي، باستخدام أداة الوصف والتحليل لفهم متغيرات الدراسة، والتوقف عند أهم النقاط الأساسية المتعلقة بالبحث، ولتشخيص واقع مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وتحليل درجة مؤشر تنويع القطاع الإنتاجي خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي، والذي تم فيه الاستعانة بأساليب القياس الاقتصادي والمتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئةARDL، اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eveiws 10.

2. السياسة الاقتصادية

1.2 مفهوم السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة أنها: عبارة عن مجموعة من الإجراءات الحكومية، التي تهدف لتوجيه النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه لفترة من الزمن (Xavier Greffe, 1995, p. 15)، وتعرّف أيضا على أنها: مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات العمومية، لتحديد معالم البيئة الاقتصادية، التي تعمل في كنفها الوحدات الاقتصادية الأخرى في فترة زمنية محددة (نعمت الله نجيب إبراهيم وأحمد مندور وآخرون، 1990، صفحة 441)، ويقصد بالسياسة الاقتصادية في معناها الضيق: " التدخل المباشر للسلطات العمومية في حركة ومجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الوطني مثل: الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي، الأسعار، التشغيل، الاستثمار، والإنتاج (عبد الله الصعيدي، 2005، الصفحات 184-185)، وبالتالي يمكننا حصر مفهوم السياسة الاقتصادية في: "أهداف+ أدوات +زمن".

2.2 أدوات السياسة الاقتصادية

وتعتبر الدولة هي المسؤول الأول عن إعدادها وتنفيذ أدواتها، حيث تنقسم إلى ما يلي:

1.2.2 السياسة المالية: هي تلك السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة، واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل، الإنتاج والاستخدام(فليح حسن خلف، 2008، صفحة 355) وأهم أدواتها النفقات العامة والإيرادات العامة.

2.2.2 السياسة النقدية: هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة، أو عن طريق البنك المركزي، والتي تهدف إلى التأثير في النشاط الاقتصادي (الأشقر أحمد، 2007، صفحة 331).

كما تعرف بأنها: تصحيح عرض النقود في الاقتصاد، بما يحقق توليفة ما بين التضخم واستقرار الناتج (ضياء مجيد الموسوي، 2017، صفحة 28)، وتتمثل أهم أدوات السياسة النقدية في: معدل الفائدة الحقيقي، عرض النقود، سعر الصرف، سعر إعادة الخصم، حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص.

3.2.2 السياسة الاستثمارية: هي مجموعة الإجراءات والقواعد العامة التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد الوطني، من حيث أولوياته وحجمه وتوزيعه، واستراتيجياته الإنتاجية ونمطه، ومصادر تمويله خلال مدة زمنية معينة (السعيد بريبش، 2017، صفحة 122) ، ومن أهم أدواتها راس المال الثابت.

3. التنويع الاقتصادي

1.3 مفهوم التنويع الاقتصادي

هو تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وإيجاد صادرات جديدة، ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة، والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية لضمان الحصول على إيرادات دائمة و مستقرة (نزار ذياب عساف و خالد روكان عواد، 2014، صفحة 467).

وبمعنى أوسع، يقصد به تنويع الإنتاج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات (Paul g.Hare, 2008, pp. 13- 14)، ويعني أيضا؛ التقليل من الاعتماد على مورد واحد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، أي بمعنى بناء اقتصاد وطني يعتمد على الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (Le-yin z hang, 2003, p. 07).

ومن التعاريف السابقة، يمكننا القول: إن التنويع الاقتصادي هو إقامة اقتصاد يحوي على مصادر دخل مختلفة، بالاعتماد على تنويع الإنتاج والصادرات، بهدف التقليل من الاعتماد على مورد اقتصادي واحد كما هو الحال في الدول النفطية.

2.3. قياس درجة التنويع

تقاس بالاعتماد على مؤشرات إحصائية تعبر عن مدى وجود تنويع اقتصادي في الدولة، حيث يعد مؤشر هيرفندال–هيرشمان الأكثر استخداما وشيوعا.

- **مؤشر هيرفندال –هيرشمان(herfindal –hirshman)** (Stephen A. Rhoades, 1993, pp. 188 (189-: ويعد من أشهر المؤشرات لقياس درجة التنويع، وصمم لقياس مقدار التركز في قطاع الصناعة، أو أي قطاع آخر، واستخدم سنة 1982، من قبل المحاكم الأمريكية، لقياس درجة الاحتكار في صناعة معينة، أو قطاع معين حيث يرمز له بـH.H.I، ويعرف بالصيغة الرياضية التالية:

$$H.H.I = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث؛ xi: يمثل قيمة المتغير في النشاط i (الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i).

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات (الناتج المحلي الإجمالي في جميع القطاعات).

N: عدد النشاطات (عدد القطاعات المكونة للتركيب الهيكلي المدروس).

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و1، وكلما اقترب من 0 دل ذلك على تنوع اقتصادي كبير في الصادرات، وكلما اقترب من 1 دل عل تركز الصادرات في عدد محدد من سلعة واحدة، أي ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته على عدد من القطاعات والمنتجات.

3.3. مساهمة القطاعات الاقتصادية في تنويع الإنتاج في الجزائر

لدراسة تنويع الإنتاج في الجزائر، يتطلب ذلك دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الكلي، حيث يمكن حساب مؤشر التنويع الاقتصادي، وفق مؤشر قياس التنويع الاقتصادي المذكور سابقا؛ ولحساب نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الكلي، نستعمل الناتج المحلي الإجمالي (ضيف احمد و عزوز احمد، 2018، الصفحات 13-36)، وذلك لأننا سنستعمل إحصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وهي محسوبة حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني scen، ونستعمل هذا المعيار لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية، التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، والشكل الموالي يمثل لنا نسبة القيمة المضافة لكل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 1: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر، خلال الفترة 1980-2019 (الوحدة: %)

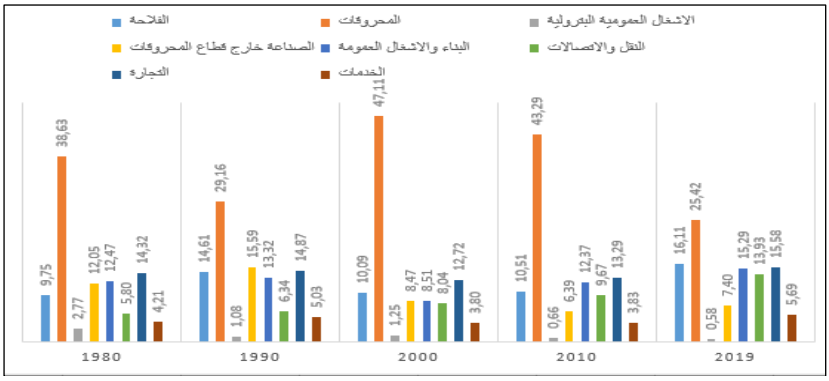

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، متوفرة على الموقع الإلكتروني https://www.ons.dz

من خلال الشكل المبين أعلاه، نلاحظ أن الناتج المحلي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، وأنه خلال الفترة 1980-2019، شهدنا انخفاضا في مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 38.63% سنة 1980 إلى 25.42% سنة 2019، بـ 13.21 نقطة مئوية، يليه قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات، بانخفاض من12.05% سنة 1980 إلى7.4% سنة 2019 بـ4.65 نقطة مئوية، وقطاع الأشغال العمومية البترولية من 2.77% سنة 1980إلى 0.58% سنة 2019 بـ2.19 نقطة مئوية.

وبالمقابل ارتفعت مساهمة كلمن: قطاع الفلاحة من 9.75%سنة 1980 إلى 16.11%سنة 2019 بـ 6.36 نقطة مئوية، وكذلك قطاع البناء والأشغال العمومية من 12.47% سنة 1980 إلى15.29% سنة 2019 بـ 2.82 نقطة مئوية، كما نجد أيضا قطاع النقل والاتصالات من 5.80% سنة 1980 إلى 13.93% سنة 2019 بـ8.13 نقطة مئوية؛ وقطاع التجارة من 14.32% سنة 1980 إلى 15.58% سنة 2019 بـ 1.27 نقطة مئوية، وفي الأخير قطاع الخدمات من 4.21% سنة 1980 إلى 5.68% سنة 2019 بـ1.47 نقطة مئوية.

وعليه نستنتج أنه قد تراجعت مساهمة كل من قطاع المحروقات وقطاع الأشغال العمومية البترولية، وأيضا تراجع مساهمة قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات بنسبة معتبرة، في حين

زيادة مساهمة بقية القطاعات بنسب متفاوتة، خاصة القطاع الفلاحي، وهذا كله أدى إلى حدوث تغيرات طفيفة في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري.

وبالرغم من تقلص مساهمة قطاع المحروقات، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، رغم الجهود المبذولة للخروج من هذه التبعية، ويعود تقلص مساهمة قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول سنوات 2013، 2014، 2016، أما الارتفاع في مساهمة قطاع التجارة والخدمات، فيرجع إلى مختلف البرامج التنموية من قبل الدولة كبرنامج تشغيل الشباب.

ولتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري يتم حساب مؤشر هرفندل-هرشمان للفترة 1980-2019 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبرز نتائج التقدير في الشكل (2)، اعتمادا على القيمة المضافة للقطاعات المذكورة في الشكل (1).

الشكل 2: مؤشر هيرفندال-هرشمان خلال الفترة 1980-2019

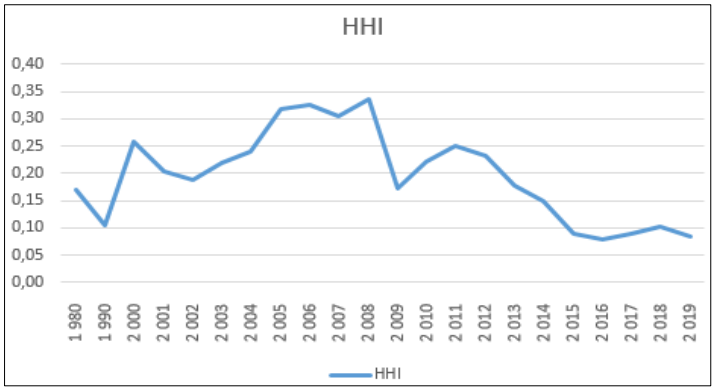

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على معادلة هرفندل-هرشمان، ومعطيات الشكل 1.

نلاحظ من الشكل أعلاه، انخفاضا في مؤشر التنويع الاقتصادي بين 1980-1990 إذا كان هناك تنوع اقتصادي، حيث تراوح بين 0.17 و 0.074، رغم أنه لم يكن التنويع في تلك الفترة ضمن الخطط الاستراتيجية للدولة، ولكنه في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين، وما قام به في فترة السبعينات من: ثورة زراعية وإصلاحات في القطاع الزراعي، تأميم المحروقات، النهوض بالصناعات المصنعة، الخصخصة، أدى هذا إلى حدوث تنوع اقتصادي بطريقة أو أخرى، ليعاود الارتفاع مرة أخرى من سنة 1990 حتى سنة 2000، حيث بلغ 0.26، وهذا راجع إلى الظروف السياسية والأمنية، التي مرت بها الجزائر خلال هذه العشرية السوداء من غلق بعض المصانع،

ارتفاع المديونية، ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنتي 2001 و 2002، لكنه ارتفاع طفيف في مؤشر التنويع الاقتصادي، نتج عن استقرار أسعار النفط نوعا ما، ليرتفع مرة أخرى سنة 2003 إلى غاية 2008، وهي فترة الطفرة النفطية الثالثة، مما يدل على تقلص في التنويع الاقتصادي، حيث بقي تقريبا في نفس المستوى حتى سنة 2014، نتيجة الأزمة النفطية، وبعدها أخذ في الانخفاض التدريجي، مما يدل على وجود تنويع اقتصادي حتى سنة 2019 غير أنه ضئيل، ويعود هذا إلى تشجيع الدولة على الاستثمار في القطاعات الخاصة، والتوجه إلى المشاريع الاقتصادية خارج قطاع المحروقات كاستغلال الطاقات المتجددة.

4. دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة الاقتصادية على تنويع القطاع الإنتاجي في الجزائر

1.4 النموذج القياسي

يهدف نموذج الدراسة إلى معرفة مدى أثر السياسات الاقتصادية على تنويع القطاع الإنتاجي في الجزائر، وصولا للحكم على مدى تحقق فرضية الدراسة المبنية على نتائج الدراسات السابقة الواردة في الجانب النظري، وبالاعتماد على ما جاءت به النظريات والدراسات السابقة، فقد تمت الاستعانة ببعض المتغيرات التي تناولتها أغلبية الأدبيات السابقة في تحديد محددات التنويع، ويمكن لنا صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$HHI = f(DP, RC, M2, RI, K)$$

حيث تمثل كل من:

HHI : مؤشر تنويع القطاعات الإنتاجية؛ DP: النفقات العامة؛ RC, : الإيرادات العامة؛ M2 : نسبة عرض النقود، RI:معدل الفائدة الحقيقي؛ K : رأس المال الثابت.

استندت الدراسة القياسية إلى نموذج مقاربة الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ARDL كأساس لقياس التكامل المشترك بين المتغيرات، والتي تعرف أيضا بمنهج الحدود Boundry.

وتستند الى القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير، وقد تم تطويره تبعا لدراسة (Pesaran and Shin,1995),(Pesaran (1997), Pesaran et al(2001).عوضا عن دراسة التكامل وفقا لاختبار جوهنسن ونماذج تصحيح الخطأ (ECM)، بحيث تسمح هذه المقاربة بتقدير العلاقة قصيرة الأجل، بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل ((1)I,(0)I)، كما يعود اعتماد هذه المقاربة إلى إمكانية تطبيقها باستعمال سلاسل زمنية قصيرة، إضافة إلى كونها

تسمح بتقدير ديناميكية المدى القصير والمدى الطويل في آن واحد، كما تُمَكِن هذه المقاربة للمتغيرات من أخذ درجات تأخير مثلى مختلفة(Nikolaos Dritsakis, 2011, p. 12).

وتبعا لمنهجية الدراسة، فإنه يمكن إعادة الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$HHI_t = a_0 + \sum_{i=1}^{m} a_{1i} DP_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_{2i} RC_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_{3i} M2_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_{4i} RI_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} a_{5i} K_{t-i} + \varepsilon_t$$

4.1.1. دراسة استقرارية المتغيرات: تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية، لابد من التطرق إليها قبل تطبيق منهجية ARDL، ولقد تمت دراسة استقراريه السلاسل الزمنية بالاستعانة باختبار كل من اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF)، وذلك من أجل التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء، كما تم كذلك الاستعانة باختبار فليب بيرون-Philip Perron test من أجل التأكد من درجة استقرارية السلاسل الزمنية، كما يناسب اختبار PP عندما يكون لدينا حجم العينة الصغيرة، وكي نتأكد من نتائج اختبار ADF، ويلخص الجدول 1 نتائج اختبارات الاستقرارية لكل السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة:

الجدول 1: نتائج اختبار الاستقرارية

	الفروقات	المتغيرات	اختبار PP		اختبار ADF		النتيجة
			قاطع	قاطع واتجاه زمني	قاطع	قاطع واتجاه زمني	
	عند المستوى	HHI	−1.7069 [0.756]	−1.6959 [0.743]	−1.711 [0.653]	−1.6959 [0.672]	غير مستقرة
		DP	−1.147 [0.997]	−1.492 [0.815]	−1.335 [0.602]	−2.588 [0.287]	غير مستقرة
		RC	2.797 [1.000]	−0.7286 [0.964]	2.1525 [0.999]	−0.905 [0.9452]	غير مستقرة
		M2	***−4.773 [0.0004]	***−5.062 [0.001]	*** − 4.777 [0.0004]	***−5.0624 [0.001]	مستقرة

		RI	-5.449** [0.0001]	-7.277*** [0.000]	-5.506*** [0.000]	-5.775*** [0.000]	مستقرة
		K	-1.028 [0.734]	-1.935 [0.617]	-0.963 [0.756]	-2.072 [0.545]	غير مستقرة
	عند الفرق الأول	HHI	-4.7069*** [0.000]	-4.6959** [0.0028]	-4.711*** [0.005]	-4.6959** [0.0028]	مستقرة
		DP	-6.135*** [0.0000]	-6.769*** [0.0000]	-7.655*** [0.0000]	-5.789*** [0.0000]	مستقرة
		RC	-4.909*** [0.0000]	-5.783*** [0.0000]	-4.888*** [0.0000]	-5.623*** [0.0000]	
		M2	/	/	/	/	/
		RI	/	/	/	/	/
		K	-5.817*** [0.0000]	-6.466*** [0.0000]	-5.796*** [0.0000]	-5.918*** [0.0000]	

المصدر: من انجاز الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews10

-***معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%،

- تشير إلى قيمة الاحتمالية: وهي عبارة عن مستوى الدلالة المقابل لقيمة t للمتغير بإبطاء لفترة واحدة

-**تحليل نتائج اختبار الاستقرارية:** تشير نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ديكي فولر الموسع ADF وفليبس بيرو PP المبينة في الجدول أعلاه؛ إلى أن هناك تباين في درجة استقراريه السلاسل حيث استقرت كل من المتغيرات RI،M2، عند المستوى I(0)، في حين نجد أن كل من المتغيرات K،DP،RC،HHI غير مستقرة في المستوى، ولها جذر وحدة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وبذلك فإن كلا من طريقتي المربعات الصغرى العادية، التكامل المشترك وتصحيح الخطأ غير مناسبتين لتقدير العلاقة، بينما يعتبر أسلوب نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد هو الأنسب، إذ تتميز هذه الطريقة بصلاحيتها سواء أكانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أم متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أم كان بينها تكامل مشترك من الرتبة نفسها.(بن صغير فاطمة الزهرة، 2020، صفحة 153).

4.2.1.اختبار الحدود (*Boundstest*): ليتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لابد من المرور عبر اختبار الحدود (**Boundstest**)، لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، هذا الأخير يتطلب تقدير النموذج.

-تقدير النموذج الرياضي: حتى يتم تقدير النموذج الرياضي، لابد من اختيار درجات التأخير الملائمة لكل متغيرة، وفقا لمعايير المعلومات المذكورة سابقا، وبالاعتماد على خاصية الاختيار الأوتوماتيكي في برنامج ***EVIEWS10*** بعد وضع العدد الأقصى للتأخيرات، مع مراعاة الحفاظ على أقصى قدر من المعلومات (Badi Baltaji, 2011, p. 133)، تم الحصول على درجات التأخير التالية، وفقا لترتيب المتغيرات في الكتابة الرياضية $\mathbf{ARDL(1,1,4,4,3)}$.

الشكل 3: قيم معايير المعلومات عند مختلف النماذج.

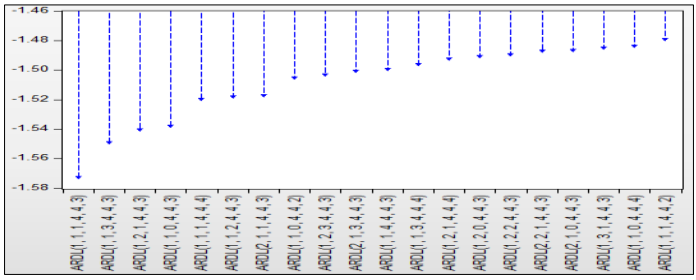

المصدر: من انجاز الباحثين، بناء على مخرجات برنامج Eviews10

-نتائج اختبار الحدود(bounds test): يقوم اختبار الحدود على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} \boldsymbol{H_0}: \text{عدم وجود علاقة طويلة الاجل} \\ \boldsymbol{H_1}: \text{وجود علاقة طويلة الاجل} \end{cases}$$

ويتم رفض فرضية العدم إذا ما كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من الحد الأعلى للحدود الموضوعة من قبل، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 2: نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

اختبار احصائية	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	6.956354	5
	لإختبارالقيم الحرجة	
مستوى المعنوية	الحد 0	الحد**1**

3	2.08	10%
3,38	2.39	5%
4.15	3.06	1%

المصدر: من انجاز الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews10

يتبين من خلال الجدول 2، أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة تفوق قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية الإحصائية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

4.3.1. تقدير نموذج تصحيح الخطأ للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL Error Correction Model

بعد أن بينت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، تم تقدير علاقة التكامل المشترك للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع.

1.3.1.2 العلاقة القصيرة الأمد Short-run Relationship

الجدول 3: نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(HHI)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 4, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/14/22 Time: 18:36
Sample: 1980 2019
Included observations: 36

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DP)	-2.22E-07	4.11E-08	-5.405876	0.0001
D(RC)	-5.34E-08	4.94E-08	-1.080554	0.2959
D(M2)	0.002906	0.001600	1.816452	0.0881
D(M2(-1))	-0.004800	0.001990	-2.412617	0.0282
D(M2(-2))	-0.005524	0.001855	-2.977956	0.0089
D(M2(-3))	-0.007534	0.001655	-4.552704	0.0003
D(RI)	-0.005516	0.002619	-2.106143	0.0513
D(RI(-1))	0.030034	0.005877	5.110518	0.0001
D(RI(-2))	0.022807	0.004095	5.568990	0.0000
D(RI(-3))	0.016155	0.003024	5.342575	0.0001
D(K)	-0.024961	0.007272	-3.432326	0.0034
D(K(-1))	0.011444	0.006530	1.752525	0.0988
D(K(-2))	0.015363	0.007139	2.151968	0.0470
CointEq(-1)*	-1.273085	0.155585	-8.182598	0.0000

R-squared	0.852714	Mean dependent var	-0.001461
Adjusted R-squared	0.765682	S.D. dependent var	0.167101
S.E. of regression	0.080888	Akaike info criterion	-1.906213
Sum squared resid	0.143941	Schwarz criterion	-1.290400
Log likelihood	48.31183	Hannan-Quinn criter.	-1.691278
Durbin-Watson stat	2.023100		

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه، وبالنظر أولا إلى قوة ارتفاع قيمة معامل التحديد، التي تدل على ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره 85,27% من

التغيرات في معدل تنوع القطاع الإنتاجي، وهو ما يدل على قوة ارتباط المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع؛ وتؤكده لنا القيمة الإحصائية لـ Durbin-watson المعدلة (DW) ، والبالغة قيمتها 2.023 والتي تقع في منطقة القبول، بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، كما تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة، حيث بلغت قيمة اختبار F لصلاحية النموذج إلى 2.944، وهي القيمة التي تتجاوز القيمة الحرجة؛ مما يدل على عدم وجود متغير مفسر معدوم على الأقل، وهو ما تم تأكيده بالقيمة الاحتمالية لاختبار F حيث وصلت إلى0.0168% وهي أقل تماما من 5%.

-معامل الإرجاع CointEq(-1) : يشير الاحتمال إلى قيمة 0.000، وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار؛ وبالتالي فإن قيمة معلمة CointEq(-1) تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة السالبة للمعلمة إلى توافقها مع النظرية القياسية، فهي تمثل سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل ***SpeedofAdjustment***، تشير إلى أن مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، وتشير قيمة المعامل إلى أن تصحيح الانحراف يكون بوحدة 1.27 وحدة سنويا، أي ان سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تعتبر سريعة نوعا ما .

1.4.2.2 العلاقة الطويلة الأمد: بعد تقدير علاقة في الأجل القصير يوضح لنا الجدول الموالي نتائج تقدير العلاقة في الأمد الطويل.

الجدول 4: نتائج علاقة طويلة الأمد Long-run Relationship

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP	4.35E-08	2.15E-08	2.029564	0.0594
RC	4.96E-08	2.48E-08	1.997308	0.0631
M2	0.010463	0.004559	2.295049	0.0356
RI	-0.039360	0.010181	-3.865959	0.0014
K	-0.015543	0.004791	-3.244312	0.0051
C	0.438653	0.179007	2.450478	0.0261

المصدر: من انجاز الباحثين، بناء على مخرجات برنامج Eviews10

2.4 اختبار التشخيص للنموذج:

وللتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، نلخص في الجدول التالي أهم الاختبارات التي تساعدنا على الحكم على مدى دقة النموذج، فكانت النتائج اختبارات الفحص القياسي كما يلي:

الجدول 5: يلخص نتائج اختبار التشخيص للنموذج

اختبار ارتباط سلسلة البواقي:Heteroscedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey			
فرضية العدم(H0):لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-Statistique	2.134271	Prob F(19.16)	0.0655
Obs* R-Squared	25.81453	Prob Chi-Square(19)	0.1354
اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey's reset test			
فرضية العدم(H0): النموذج محدد بشكل صحيح			
T-statistique	1.959834	Prob	0.0585
F-Statistique	3.840948	Prob (1.18)	0.0585

المصدر: من انجاز الباحثين، بناء على مخرجات برنامج Eviews10

بعد تقدير نموذج ARDL تشير النتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج كما يلي:

- يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي0.0655، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- يشير اختبار ملائمة النموذج Ramsey Reset، بأن القيمة الاحتمالية لـF وصلت إلى 0.0585، وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة "لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد"، وعليه ومن خلال ما تم التطرق إليه، قد أظهرت النتائج على العموم أن النموذج خالي من المشكلات القياسية.

3.4 الاستقرار الهيكلي لنموذج

ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات البعدية كذلك، أي التي يتم تطبيقها بعد تقدير صيغة تصيح الخطأ لنموذج ARDL، ويهدف إلى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، ويطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج، وذلك بالاستعانة باختبارين (Brown, R L, Durbin, & J.M. Evans, 1975, p. 153 154) هما:

-اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة «Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)»

-اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة «Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUMSQ)»، وبالاستعانة ببرنامج Eviews10، كانت النتائج كما يلي:

الشكل 4: نتائج اختبار CUSUM

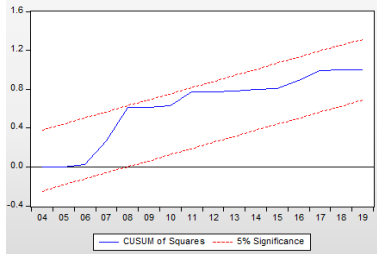

الشكل 5: نتائج اختبار CUSUMQS

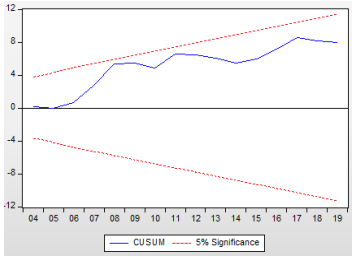

المصدر: من انجاز الباحثين، بناء على مخرجات برنامج Eviews10

ومن خلال الشكلين أعلاه، قد أظهر الاختبار استقرار المعلمات بين الفترة 2004-2019، أي بعد السنة التي اتبعت فيها الحكومة الجزائرية سياسات وبرامج اقتصادية، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو التكميلي، وبرنامج توطيد النمو ومخطط التنمية الخماسي؛ حيث تهدف من خلالها الدولة إلى دعم النمو الاقتصادي، عن طريق تنويع وانتعاش القطاع الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، للنهوض بالقطاعات الإنتاجية غير النفطية، حيث تقع القيم الإحصائية للاختبار معبرا عنها بالخط المنعرج، داخل الحدود الحرجة والمعبر عنها بالخطوط المستقيمة، وذلك عند مستوى المعنوية 5%.

5. تحليل النتائج

من خلال تقدير العلاقة قصيرة المدى الموضحة في الجدول 4، والتي توضح لنا نتائج تأثير المتغيرات المستقلة على معدل تنوع القطاع الإنتاجي، فقد اختلف في طبيعة العلاقة فيما بينها حيث توصلنا إلى:

-**المتغيرة D(DP)**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.0001، وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند 0,01، وبالتالي فإن المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين متغيرة معدل تنوع القطاع الإنتاجي والإنفاق العام في المدى القصير، ويعود هذا إلى أن أغلب النفقات موجهة للقطاع الاستهلاكي على شكل دعم، مما يشجع الاستهلاك المفرط، وليست بصفة كافية للاستثمار، كما أن الإنفاق الموجه للاستثمار لا يعطي نتائجه على المدى القصير.

-المتغيرة$\mathbf{D(RC)}$: تشير قيمة احتمال متغيرة الارادات العامة، إلى قيمة 0.2959 ؛ وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار، وبالتالي فإن المعلمة تعتبر غير معنوية إحصائية.

المتغيرة$\mathbf{D(M2)}$: يشير احتمال عرض النقود إلى قيمة 0.0881، وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند 0.1 ، وبالتالي فإن المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين متغيرة معدل التنوع القطاع الإنتاجي وعرض النقود في المدى القصير، أي أنه كلما زاد M2 بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة معدل التنويع الإنتاجي بـ 0,0029 وحدة، وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية؛ التي تنص على أنه كلما كان هناك وفرة في المعروض النقدي والناتج عن انخفاض أسعار الفائدة، يؤدي هذا إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة المشاريع الاقتصادية التي تحث على التنويع.

أما بالنسبة للمتغيرة:$\mathbf{D}(\boldsymbol{M2}(\mathbf{-1}))$،$\mathbf{D(M2(-2))}$و$\mathbf{D(M2(-3))}$: تشير قيمة احتمال متغيرة عرض النقود المبطئ بفترة، فترتين وبثلاث فترات، إلى قيمة 0.028 و0.0089 و0.003 على الترتيب، أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تقدر بـ 0.05، وبالتالي فإن المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين متغيرة عرض النقود المبطئ بفترة ، فترتين وبثلاث فترات ومعدل تنوع القطاع الإنتاجي في المدى القصير، أما إذا زاد $\mathbf{D}(\boldsymbol{M2}(\mathbf{-1}))$،$\mathbf{D(M2(-2))}$و$\mathbf{D(M2(-3))}$بوحدة واحدةسيؤدي هذا إلى نقص معدل التنوع القطاع الإنتاجي بـ 0.0048، 0.0055، 0.0075 وحدة على الترتيب.

-المتغيرة $\mathbf{D(RI)}$: تشير قيمة احتمال متغيرة معدل الفائدة الحقيقي إلى قيمة 0.0513 ، وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند 0.1 ، وبالتالي فإن المعلمة تعتبر معنوية إحصائيا، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين متغيرة معدل الفائدة الحقيقي، ومعدل تنوع القطاع الإنتاجي في المدى القصير، أما إذا زاد (**RI**) بوحدة واحدة، سيؤدي هذا إلى نقصان معدل تنوع القطاع الإنتاجي بـ0.030 وحدة ، أي أنه كلما زاد معدل الفائدة الحقيقي سيؤدي بطبيعة الحال إلى تقلص عرض النقدي، ومنه تقلص الاستثمار نتيجة لهروب رؤوس الأموال إلى الخارج مما يؤدي هذا إلى تناقص التنويع الإنتاجي.

في حين تظهر نتائج التقدير بأن قيم الاحتمال الخاصة بمتغيرة معدل الفائدة الحقيقي المبطئ بفترة واحدة وبفترتين وبثلاث فترات، أقل من القيم الحرجة للاختبار عند 0.001 و0.005، وبالتالي فهي تعتبر ذات معنوية إحصائية وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين كل

من المتغيرة $\mathbf{D(RI(-1))}$و$\boldsymbol{D(RI(-2))}$و$\boldsymbol{D(RI(-3))}$، ومعدل التنوع في القطاع الإنتاجي في المدى القصير.

-المتغيرة $\mathbf{D(K)}$: يشير الاحتمال إلى قيمة إلى 0.0034، وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند 0.05، وبالتالي فإن قيمة معلمة معدل نمو رأس المال الثابت، تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة ارتباط عكسي بين معدل نمو رأس المال الثابت ومعدل التنوع في القطاع الإنتاجي، يعني أن إذا زاد $\boldsymbol{K}$ بوحدة واحدة، سيؤدي هذا إلى نقصان معدل التنوع في القطاع الإنتاجي بـ 0.025 وحدة، وقد يدل هذا على نمو في رأس المال في الأجل القصير يكون موجها في بناء الهياكل القاعدية والبنى التحتية وغيرها، في حين أظهرت نتائج التقدير بالنسبة لمتغيرة كل من$\mathbf{D(K(-1))}$و$\boldsymbol{D(K(-2))}$ بأن إشارة معلمة كل من متغيرة معدل نمو رأس المال الثابت المبطأة بفترة واحدة وبفترتين موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين $\mathbf{D(K(-1))}$و$\boldsymbol{D(K(-2))}$ ومعدل التنوع القطاع الإنتاجي، كما تشير كذلك القيمة الحرجة لكل من$\mathbf{D(K(-1))}$و$\boldsymbol{D(K(-2))}$ إلى القيمة 0.098، 0.047، وهي أقل من القيم الحجرة عند 0.1 و 0.05، وبالتالي فهي ذات معنوية إحصائية.

واعتمادا على قيمة المعاملات المقدرة في الأجل الطويل ومن خلال الجدول 5، تحصلنا على:

-المتغيرة**DP**: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.059، وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند 0.1 وبالتالي فإن قيمة معلمة $\boldsymbol{DP}$ تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباط طردي بين الانفاق العام ومعدل التنوع في القطاع الإنتاجي، وعليه فإنه في المدى الطويل تؤدي الزيادة الانفاق العام بوحدة واحدة إلى زيادة تقدر بـ 4.35^{E-08} وحدة في معدل التنوع القطاع الإنتاجي وتأثير ضعيف جدا، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن نسبة قليلة جدا من الإنفاق العام موجهة للاستثمار والذي يساهم في التنويع القطاعي.

-المتغيرة $\boldsymbol{RC}$: يشير الاحتمال إلى قيمة 0.0631، وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند 0.1 وبالتالي فإن معلمة $\boldsymbol{RC}$ تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين الإيرادات العامة ومعدل التنوع القطاع الإنتاجي على المدى الطويل، وعليه فإن زيادة الإيرادات العامة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معدل التنوع القطاع الإنتاجي بـ4.96^{E-08} وحدة، ويعود هذا إلى أن أغلب القطاعات الموجه لها الإنفاق إلى قطاعات غير منتجة.

-متغيرة $M2$: تشير قيمة الاحتمال الى قيمة 0.035، وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار وبالتالي فإن معلمة$M2$ تعتبر ذات معنوية إحصائية، وتشير الإشارة الموجبة إلى وجود علاقة ارتباط طردي بين معدل عرض النقود ومعدل التنوع القطاع الاقتصادي في المدى الطويل، فإن الزيادة بوحدة واحدة في معدل عرض النقود تؤدي الى زيادة تقدر بـ 0.011 وحدة في معدل التنوع في القطاع الإنتاجي.

-المتغيرتينK, RI: تعتبر معنوية احصائيا، حيث بلغت القيمة الاحتمالية إلى (0.0051,0.0014) على الترتيب وهي أقل من القيمة الحرجة 0.01، وبالتالي فإن كل من معدل الفائدة الحقيقي ومعدل رأس المال ثابت بمعناها الواسع لها أثر معنوي سالب على معدل التنوع في القطاع الإنتاجي في الأجل الطويل.

6. خاتمة

إن مفهوم السياسة الاقتصادية وتطورها ارتبط بتطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، فمع تطور النشاط الاقتصادي للدولة ازدادت أهمية ومكانة السياسة الاقتصادية، باعتبارها الركيزة الرئيسة لذلك نظرا لما تسعى إلى تحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية.

وعليه قد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية محاولة معرفة أهم أدوات السياسة الاقتصادية الفعالة في تنويع القطاعات الإنتاجية، حيث اعتمدنا على المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال معرفة نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تنويع الناتج المحلي الإجمالي، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي باستخدام نموذج مقاربة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **ARDL** لتشخيص العلاقة بين المتغيرات، حيث تحصلنا على ما يلي:

- إن أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، هي قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، وبالتالي لا يزال هذا القطاع المهمين الأول والأخير على القطاع الاقتصادي الوطني، ويليه القطاع الفلاحي بالدرجة الثانية.

عرف مؤشر التنويع الاقتصادي لهرفندل وهرشمان تحسنا ضئيلا، لكنه يبقى ضعيفا في الفترة الأخيرة، وهذا راجع لاعتماد الجزائر على مدا خيل قطاع المحروقات لإحداث تنويع اقتصادي.

أما في الجانب القياسي فقد توصلت نتائج تقدير النموذج ARDL إلى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة والتي تمثلت في:

-**في الأمد القصير**: اختلفت طبيعة العلاقة بين المتغيرات بين الموجب والسالب حيث توصلنا إلى:

– وجود علاقة عكسية بين التنويع الاقتصادي وكل من النفقات العامة، المعروض النقدي للنقود المبطئ بفترة 1,2,3، معدل الفائدة الحقيقي ومعدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

– وجود علاقة موجبة وذات معنوية إحصائية بين التنويع الاقتصادي وكل من المعروض النقدي، ومعدل الفائدة الحقيقي المبطأة بفترة 1،2،3، ومعدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت المبطأة بفترة 1،2. في حين غياب علاقة توازنية قصيرة الأجل بين الإيرادات العامة والتنويع الاقتصادي.

– **في الأمد الطويل:** اختلفت كذلك طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والتنويع الاقتصادي كما يلي:

– وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التنويع القطاع الإنتاجي، وكل من معدل الفائدة الحقيقي ومعدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

– وجود علاقة طردية وذات معنوية إحصائية بين التنويع في القطاع الإنتاجي، وكل من النفقات العامة والإيرادات العامة والمعروض النقدي.

وعليه فإن لأدوات السياسة الاقتصادية تأثير على التنويع القطاع الإنتاجي، ومن أجل جعل هذه السياسة أكثر فعالية نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

– يجب تنفيذ سياسة اقتصادية تحفز الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية تحقق مزيد من التنويع الاقتصادي، ذلك بتنويع القاعدة الإنتاجية وذلك بخفض معدل سعر الفائدة وزيادة العرض النقدي وتوفير المناخ المناسب للاستثمار.

– التوجه للاستغلال الأمثل للموارد غير النفطية للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

– ترشيد الإنفاق العام والإيرادات العامة ورفع كفاءتها، من أجل تحقيق البرامج التنموية المستهدفة والوصول للتنويع الاقتصادي، بإيجاد حلول خارج قطاع المحروقات وإعادة ترتيب أولوياته وعدم السخاء في الرفاهية الاجتماعية.

6. قائمة المراجع

-Le-yin z hang. (2003). UNFCCC.workshop on Economic diversification.Retrieved From Lecturer,University College London fort he unfccc secretariat. Teheran, Islamic republic of iran, https://unfccc.int/sites/default/files/bgpaper.pdf.

-Nikolaos Dritsakis. (2011). Demand for Money in Hungary: An ARDL Approach. Macedonia: Department of Applied Informatics University of Economics and Social Sciences , Review of Economics& Finance,5(1). Greece.

-Badi H, Baltaji. (2011). Econometrics(5th ed). Berlin: Springer texts in Business and Economics.Germany

-Brown, R L, Durbin,J & J.M. Evans. (1975). Techniques for Testing the constancy of Regression Relationship over time.BLACKWELL Publishing fort the Royal Statistical Society . https://doi.org/10.1111/j.2517-6161.1975.tb01532.x: Journal of the Royal Statistical Society, Series B, vol 37, P 149-192.

-PaulG,Hare. (2008). Institutions and Diversification on the economies in transition: Policy Challenge .Retrieved from Centre for Economic Reform and Transformation,School of Management and Languages,Heriot-Watt University website: https://www.researchgate.net/profile/Paul-Hare-2/publication/5101652_Institutions_and_Diversification_of_the_Economies_in_Transition_Policy_Challenges/links/0f317530b11d2e5287000000/Institutions-and-Diversification-of-the-Economies-in-Transition-Policy-Challenges.pdf. United kingdoms.discussionpaper.

-Stephen A, Rhoades. (1993). The Herfindahl-Hirschman index. WASHINGTON: Federal Reserve Bulletin, Board of Governors of the Federal Reserve System (U.S.), issue, volume79,number3.

-Xavier Greffe. (1995). Comprendre la politique économique (2nd ed). Paris: Economica.

-الأشقر أحمد. (2007). *الاقتصاد الكلي*.عمان- الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

-السعيد بريبش. (2017). *الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق*.عنابة- الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

- بن صغير فاطمة الزهرة. (2020). *تكنولوجية الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2015*.القليعة- الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي.

- ضياء مجيد الموسوي. (2017). *إدارة السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: دار كنوز الحكمة.

-ضيف احمد وعزوز احمد. (2018). *واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة*. الشلف -الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ISSN 1112-6132 المجلد 14 / العدد 19، ص 13- 36.

-عبد الله الصعيدي. (1998). *النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي.دبي: أكادمية شرطة دبي*.

-فليح حسن خلف. (2008). *المالية العامة (ط01)*. عمان-الأردن: دار عالم الكتاب الحديث.

-نزار ذياب عساف وخالد روكان عواد. (2014). *متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر*.الأنبار-العراق: مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد 06 / العدد 12، ص ص 465-496.

-نعمت الله نجيب إبراهيم وأحمد مندور وآخرون. (1990). *مقدمة في الاقتصاد (ط01)*. بيروت-لبنان: الدار الجامعية.